شركات التكرير الآسيوية ستتلقى كامل إمدادات الخام السعودي في أكتوبر

شح إمدادات في الولايات المتحدة .. أسعار برنت صوب 73 دولاراً للبرميل

ارتفع النفط صوب 73 دولارا للبرميل خلال تعاملات، مدعوما بتزايد المؤشرات على شح الإمدادات في الولايات المتحدة نتيجة الإعصار إيدا، كما عززت آمال التجارة بين الولايات المتحدة والصين الإقبال على الأصول مرتفعة المخاطرة.

ووفقا لـ«رويترز»، لا يزال نحو ثلاثة أرباع إنتاج النفط البحري في منطقة الخليج الأمريكي، أو نحو 1.4 مليون برميل يوميا، متوقفا منذ أواخر (أغسطس). وأظهرت أرقام هذا الأسبوع انخفاض مخزونات الخام الأمريكية إلى أدنى مستوى منذ أيلول (سبتمبر) 2019.

وقال ستيفن برينوك من «بي. في.إم» للسمسرة في النفط «مع تأخر استئناف إنتاج الخام البحري، تشير الاحتمالات إلى أن تأثير إيدا سيظل قائما في الأسابيع المقبلة». وارتفع خام برنت 1.20 دولار بما يعادل 1.7 في المائة إلى 72.65 دولار بحلول الساعة 08:25 بتوقيت جرينتش أمس، فيما بلغ خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 69.19 دولار بارتفاع 1.05 دولار أو 1.5 في المائة.

وحصلت أسواق النفط والأسهم أيضا على دفعة من أنباء مكالمة هاتفية بين الرئيس الأمريكي جو بايدن ونظيره الصيني شي جين بينج.

وخام برنت أنهى الأسبوع على مكاسب طفيفة، وقد صعد نحو 40 في المائة هذا العام، مدفوعا بتخفيضات الإمدادات التي تتبناها منظمة البلدان المصدرة للبترول وتعافي الطلب بعض الشيء من تأثير الجائحة.

وما زال إنتاج النفط في خليج المكسيك الأمريكي متوقفا، في الوقت الذي تستمر فيه جهود الإصلاح. وتسببت انقطاعات الكهرباء عن منشآت معالجة برية وخطوط أنابيب في منع بعض إنتاج النفط من الوصول للبر، ما دعم أسعار النفط منذ الأسبوع الماضي.

وقال نيشانت بوشان، محلل أسواق النفط لدى ريستاد إنرجي للاستشارات، إن استئناف التشغيل «ما زال يبعد أكثر من أسبوع على الأقل».

وأعلنت رويال داتش شل، أكبر منتج للنفط في خليج المكسيك، حالة القوة القاهرة في تسليمات النفط إلى آسيا بسبب الأضرار، التي تسبب فيها الإعصار إيدا. وقالت: إن 80 في المائة من إنتاجها في الخليج يظل متوقفا.

ذكرت مصادر مطلعة أن أرامكو السعودية أخطرت سبعة مشترين على الأقل في آسيا بأنها ستورد كامل الكميات التعاقدية من النفط الخام في أكتوبر.

يأتي ذلك في الوقت الذي اتفقت فيه منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وحلفاؤها ومنهم روسيا على تخفيف تقليص الإنتاج بواقع 400 ألف برميل يوميا كل شهر خلال الفترة بين أغسطس آب وديسمبر . وقال أحد المصادر إن «أوبك لا تزال تقلص بنحو خمسة ملايين برميل يوميا.

وفي ظل توقعات بزيادة الإمدادات، خفضت أرامكو أيضا أسعار كل خاماتها التي تبيعها لآسيا في أكتوبر بواقع دولار على الأقل للبرميل بهدف جذب مشترين. ورغم تخفيض السعر، قالت المصادر أن أيا من المشترين السبعة لم يطلب إمدادات إضافية.

وقال مصدر إن الأسعار الفورية للخام تظل جذابة بينما قال آخر إن شركته اشترت إمدادات كافية من السوق الفورية لتلبية احتياجاتها للتكرير. وقال فيريندرا تشوهان المحلل لدى إنرجي أسبكتس «ما زال الطلب خارج الصين والهند بطيئا نتيجة ارتفاع أعداد الإصابات».

تراجع عجز تجارة السودان الخارجية 25 بالمئة للنصف الأول

تراجع عجز الميزان التجاري في السودان (الفرق بين الصادرات والواردات) بنسبة 25 بالمئة على أساس سنوي، إلى 1.633 مليار دولار. وكان عجز الميزان التجاري للبلاد، قد سجل 2.50 مليار دولار في الفترة المقابلة من العام الماضي.

وقال البنك المركزي السوداني في بيان، أن قيمة الصادرات السودانية ارتفعت 25.1 بالمئة على أساس سنوي إلى 2.53 مليار دولار؛ بينما ارتفعت الواردات خلال الفترة 3.9 بالمئة إلى 4.161 مليارات دولار.

وعلى الرغم من رفع العقوبات الاقتصادية عن البلاد في 2017، ورفع اسمها من قائمة الدول الراعية للذهاب نهاية 2020، إلا أن الاستثمارات الأجنبية ما تزال دون تطلعات الحكومة.

وتعاني الحكومة السودانية، من تحديات مالية واقتصادية أبرزها شح وفرة النقد الأجنبي، واستمرار نشاط السوق الموازية للعملة، على الرغم من تعويم جزئي للجنيه خلال وقت سابق من العام الجاري.

وأقرت الحكومة الانتقالية عددا من الإصلاحات الاقتصادية، من بينها رفع الدعم عن الوقود (البنزين، الديزل) نهائيا في يونيو الماضي.

وفي فبراير الماضي، حررت الحكومة جزئيا العملة الوطنية، ما أدى إلى ارتفاع سعر الدولار لأكثر من 375 جنيها من 55 جنيها السعر الرسمي قبل التعويم، في مسعى لجسر الفجوة بين السعر الرسمي وأسعار السوق الموازية.

للإسهام في تحقيق الاستدامة وعملية تحول الطاقة

أبيكورب تتبنى إطاراً عاماً للسياسات البيئية والاجتماعية والحوكمة

عابد السعدون

أحمد عتيقة

أعلنت الشركة العربية للاستثمارات البترولية «ابيكورب»، وهي مؤسسة مالية تنموية متعددة الأطراف تركز على الاستثمار في قطاع الطاقة والصناعات البترولية، تبنيها إطاراً عاماً للسياسات البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG)، وذلك دعماً لجهودها المستمرة في دعم التحول في مجال الطاقة والاستدامة في المنطقة العربية.

وفي هذا السياق تنوي «ابيكورب» تخصيص مليار دولار أمريكي لدعم مشاريع وشركات الطاقة الخضراء والمتجددة خلال العامين المقبلين، لا سيما في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. كما ستقوم الشركة بالتعاون مع شركائها إلى تقييم كافة أصول محفظتها التمويلية والاستثمارية من حيث التزامها بالسياسات البيئية والاجتماعية والحوكمة بحلول نهاية 2023. ومن الجدير بالذكر أن استثمارات ابيكورب في مجال الطاقة الخضراء تشكل حالياً أكثر من 13بالمئة من إجمالي محفظة الشركة – ما يعادل نحو 550 مليون دولار أمريكي من القروض والاستثمارات المباشرة والتي تضاعف حجمها أكثر من أربع مرات خلال السنوات الخمس الماضية.

ويتضمن هذا الإطار الجديد مجموعة متكاملة من الأدوات لضمان الالتزام بالمعايير المعتمدة وقياس الأثر البيئي والاجتماعي لقراراتها التمويلية والاستثمارية، مع التركيز على دعم انتشار مصادر الطاقة المتجددة والتقنيات منخفضة الكربون، وتعزيز الشراكات الاستراتيجية ذات الأثر الإيجابي على الاستدامة.

كما تعتزم «ابيكورب» بالإضافة إلى ذلك طرح سندات خضراء (green bonds) وسندات تنمية مستدامة (sustainability bonds) خلال الفترة المقبلة بهدف تسريع انتشار الطاقة المستدامة وتحفيز الأطراف المعنية بالقطاع على تبني واعتماد تنويع مصادر الطاقة.

إلى ذلك صرح الدكتور عابد بن عبدالله السعدون، رئيس مجلس إدارة «ابيكورب»: «إن تأصيل مبادئ الاستدامة واعتمادها في جميع أعمالنا وتقليل المخاطر ذات الصلة يأتي انطلاقاً من إدراكنا لأهمية دورنا ومسؤوليتنا في مواجهة التحديات البيئية وأزمة تغير المناخ، ومواصلة جهودنا للوصول إلى اقتصاد منخفض الكربون، خاصة في ظل التغييرات المتسارعة وغير المسبوقة التي يشهدها العالم. وقد أكدت الدول الأعضاء في ابيكورب التزامها بمواجهة هذه التحديات بتوقيعها اتفاقية باريس للمناخ، ومشاركتها الفعالة في مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي 2021 المقرر عقده في مدينة غلاسكو في وقت لاحق من هذا العام.»

من جانبه قال الدكتور أحمد علي عتيقة، الرئيس التنفيذي لـ«ابيكورب»: «سنعمل في المرحلة المقبلة مع جميع شركائنا للارتقاء بالسياسات البيئية والاجتماعية والحوكمة لديهم. وإن دور ايبكورب كمؤسسة مالية تنموية متعددة الأطراف متخصصة تعنى بتمويل قطاع الطاقة في العالم العربي يمنحنا القدرة على رصد الأثر العام لهذه السياسات بدقة ودعم التحول نحو مصادر أكثر استدامة للطاقة في المنطقة بشكل عام. كما سنركز بالتوازي مع ذلك على دعم تطبيق هذه السياسات في الدول الأعضاء من خلال البحوث وتبادل الخبرات والمعارف، وكذلك تفعيل دورنا كجهة استشارية موثوقة لهذه الدول.»

هذا ويضع الإطار آليات محددة لكيفية قياس وإدارة ومراقبة ورصد المخاطر والفرص المتاحة.

تركيا: ارتفاع مؤشر الإنتاج الصناعي 8.7 بالمئة في يوليو

نما مؤشر الإنتاج الصناعي في تركيا، بنسبة 8.7 بالمئة على أساس سنوي خلال يوليو الماضي، مدعوما بارتفاع مؤشرات فرعية أبرزها التعدين والتصنيع.

جاء ذلك، وفق أحدث معطيات أعلنتها هيئة الإحصاء التركية، أشارت أن مؤشر الإنتاج الصناعي على أساس شهري تراجع بنسبة 4.2 بالمئة مقارنة مع يونيو 2021.

وعلى أساس سنوي، صعد مؤشر قطاع التعدين والمناجم الفرعي بنسبة 15.2 بالمئة، والصناعات التحويلية 7.9 بالمئة، وإنتاج وتوزيع الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء بنسبة 11.7 بالمئة.

ومؤشر الإنتاج الصناعي هو مؤشر يقيس إجمالي حجم الإنتاج الصناعي في الدولة، بغض النظر عن قيمته السعرية، ويعتبر مؤشرا رائدا للناتج المحلي الإجمالي.

وتعافت القطاعات الإنتاجية والصناعية في تركيا، من التبعات السلبية التي خلفتها جائحة كورونا، وسط تحسن الطلب المحلي والعالمي على الإنتاج والاستهلاك معا.

ونما الاقتصاد التركي بنسبة 21.7 بالمئة على أساس سنوي في الربع الثاني من العام 2021، متعافيًا بقوة من تباطؤ حاد قبل عام مدفوعا بقيود جائحة كورونا.

وفي 2020، نما الاقتصاد البالغ حجمه 720 مليار دولار بنسبة 1.8 بالمئة، وكان واحدا من عدد قليل من الاقتصادات العالمية التي تفادت انكماشا سنويا وسط التداعيات الأولية للجائحة.

لبنان يتسلم 1.13 مليار دولار من «النقد الدولي» الخميس المقبل

قالت وزارة المالية اللبنانية، إنها ستتسلم الخميس المقبل 1.135 مليار دولار من صندوق النقد الدولي، في وقت تشهد البلاد شحا في النقد الأجنبي.

ونقلت الوكالة الوطنية للإعلام، أن «وزارة المالية تبلغت من صندوق النقد الدولي، بتسلمها مبلغ 1.135 مليار دولار في 16 سبتمبر الجاري، بدل حقوق السحب الخاصة (SDR)».

والمبلغ المرتقب تحويله، يمثل حصة لبنان من الصندوق عن 2021 وقيمته 860 مليون دولار، وعن العام 2009 وقيمته 275 مليون دولار، على أن يودع في حساب مصرف لبنان.

ووافق مجلس محافظي صندوق النقد الدولي مطلع أغسطس الماضي، على توزيع عام لما يعادل 650 مليار دولار من وحدات حقوق السحب الخاصة (456 مليار وحدة) على أعضائه، لدعم السيولة العالمية.

وحقوق السحب الخاصة (SDR)، هي أصل احتياطي دولي مدر للفائدة أنشأه الصندوق في 1969، كعنصر مكمل للأصول الاحتياطية الأخرى للبلدان الأعضاء.

وفي 2009، نفذ الصندوق خطوة مماثلة لدعم السيولة النقدية خلال فترة الأزمة المالية العالمية، في محاولة لإنعاش الاقتصادات.

ويعاني لبنان انهيارا حادا في أسعار صرف العملة المحلية، وتراجعا كبيرا في وفرة المعروض النقدي الأجنبي، عجز بسببها عن تلبية احتياجات البلاد من السلع الأساسية المستوردة خاصة الوقود والأدوية والطحين.

«النقد الدولي» يتوقع انخفاض عجز ميزانية عُمان إلى 2.4 بالمئة

توقع صندوق النقد الدولي، انخفاض العجز المالي للميزانية العامة في سلطنة عُمان خلال 2021 إلى 2.4 بالمئة كنسبة للناتج المحلي الإجمالي، بفضل تنفيذ خطة التوازن المالي متوسط الأجل.

وأوضح الصندوق في تقرير، أن العجز المالي للميزانية العمانية ارتفع بنحو حاد خلال العام الماضي إلى 19.3 بالمئة كنسبة للناتج المحلي، فيما يتوقع أن تسجل فائضا خلال 2022.

وزاد دين الحكومة المركزية العمانية إلى 81.2 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، مع تغطية احتياجات التمويل من خلال الاقتراض المحلي والخارجي وسحب الأصول، وفق التقرير.

وتوقع الصندوق انخفاض الدين الحكومي بشكل حاد على المدى المتوسط، مرجحا أن يؤدي ضبط أوضاع المالية العامة وارتفاع أسعار النفط إلى تقليص عجز الحساب الجاري إلى 6.2– بالمئة في 2021، ثم إلى 0.6– بالمئة في 2026.

وتعرض الاقتصاد العماني لصدمة مزدوجة من الوباء وانهيار أسعار النفط في عام 2020، انكمش فيها إجمالي الناتج المحلي الإجمالي وغير النفطي بنسبة 2.8 بالمئة، و3.9 بالمئة على التوالي.

وقدر التقرير بأن الاقتصاد سيتعافى خلال 2021، ليسجل القطاع غير النفطي نموا بنسبة 1.5 بالمئة، بفضل طرح لقاحات كورونا وانتعاش الطلب الخارجي على السلع.

وهبط إنتاج السلطنة من النفط إلى 954 ألف برميل يوميا خلال فترة السبعة أشهر الأولى من العام، مقابل 974 مليون برميل يوميا بالفترة المقارنة. وتضررت ميزانيات دول الخليج ومنها عُمان إثر الهبوط الكبير بأسعار النفط في 2014، مما دفعها إلى إقرار خطط تقشفية تتضمن إصلاحات مالية بغرض تنويع الإيرادات وعدم الاعتماد على النفط كمصدر وحيد للدخل.

وجاءت تداعيات كورونا لتضيف مزيد من الضغوط المالية على دول المنطقة مما قد يسرع من إقرار إصلاحات اقتصادية جديدة، إذ أقرت عُمان في أبريل 2021 قانون ضريبة القيمة المضافة لدعم الإيرادات العامة.

الناتج المحلي السعودي ينمو 1.8 بالمئة في الربع الثاني

نما الناتج المحلي الإجمالي السعودي بنسبة 1.8 بالمئة في الربع الثاني من العام الجاري على أساس سنوي، مقابل انكماش بنسبة 7 بالمئة في الفترة المناظرة من 2020.

وحسب بيانات الهيئة العامة للإحصاء الصادرة، ، انكمش الناتج المحلي للقطاع النفطي 6.9 بالمئة بسبب الالتزام بخفض الإنتاج ضمن اتفاق «أوبك+».

في حين نما القطاع غير النفطي 8.4 بالمئة نتيجة نمو القطاع الخاص بنسبة 11.1 بالمئة والقطاع الحكومي 2.3 بالمئة.

ووفق مسح «الأناضول»، فنمو الاقتصاد السعودي في الربع الثاني من 2021 يأتي بعد سبعة فصول من الانكماش على التوالي، حيث كان آخر نمو خلال الربع الثاني 2019 بنسبة 0.5 بالمئة.

والسعودية أكبر مصدر نفط في العالم، وثالث منتجي العالم وأكبر منتجي منظمة أوبك، بمتوسط صادرات 7.4 ملايين برميل يوميا، وإنتاج 11 مليون برميل في الظروف الطبيعية.

وتشارك السعودية منذ مايو 2020، في اتفاقية خفض إنتاج النفط من جانب تحالف «أوبك +» الذي تقوده رفقة روسيا، في محاولة لإعادة الاستقرار إلى أسواق الطاقة العالمية.

كان الناتج المحلي الإجمالي السعودي انكمش بنسبة 4.1 بالمئة العام الماضي، مقابل نمو 0.3 بالمئة في 2019، تحت ضغوطات فرضتها جائحة كورونا، وهبوط أسعار النفط.